حوار

بقلم : احمد طلعت

وكتاب الحزب الحاكم يأخذون على المعارضة انها تكتفى بالنقد ، دون ان تقدم الحلول البديلة ، وهم يعتبرونها - على هذا الاساس - معارضة هدامة ، ليس لها هدف من كل ما تقول وما تكتب الا الوصول الى مقاعد الحكم ، اى انها فى كل ما تقول وما تكتب تسعى الى تحقيق مصلحة شخصية ضيقة ، بصرف النظر عن المصلحة العليا للبلاد .. ! !

فالمعارضة البناءة - فى رأى هؤلاء الكتاب - هى التى تعترف بإيجابيات الحكم وتؤيدها ، اما السلبيات (فواجبها) الا تنتقدها ، وانما ان تسارع باقتراح الحلول الايجابية لمعالجتها وتصحيحها .. ! !

وهذا المنطق ليس فقط منطقا مغلوطا ومتناقضا مع اسس الفكر الديمقراطى انما هو فى نفس الوقت منطق خطير ، تترتب عليه نتائج غاية فى الخطورة .

فكتاب الحزب الحاكم يفترضون ان مهمة الاحزاب فى الانظمة الديمقراطية ، ان تدخل فى حوار فيما بينها حول الخطأ والصواب ، بينما مهمة الأحزاب - فى الأنظمة الديمقراطية - هى ان تتجه بحديثها الى الشعب - صاحب السلطة والسيادة - فتسعى الى اقناعه والاحتكام له .

وعلى هذا الاساس ، فمن حق الاحزاب الحاكمة ان تقول للشعب انها من خلال ممارستها لمسئولية الحكم قد حققت افضل النتائج ..

وعلى هذا الاساس ايضا ، فمن حق احزاب المعارضة ان تقول للشعب ان الحزب الحاكم قد قصر ، وأنها - اى المعارضة - تستطيع ان تحقق نجاحا اكبر ..

فالحديث موجه الى الشعب ، والحكم يصدر من الشعب .

ومنطق الحزب الحاكم تترتب عليه نتيجة تدعو الى اقصى درجات الدهشة .. والسخرية .. فمنطق الحزب الحاكم معناه ان يبقى (هو) فى الحكم - يخطىء ويصيب - الى ماشاء الله ، فان أصاب فعلى المعارضة أن تصفق له وتؤيده ، والا كانت معارضة هدامة تتعمد الاساءة الى كل شىء حتى الصواب .. ! !

أما اذا اخطأ الحزب الحاكم ، فان واجب المعارضة هو ان (تتبرع) باقتراح الحلول التى تساعد على تصحيح الخطأوتدارك العواقب ، فان لم تسارع المعارضة بهذه الحلول ، فهى معارضة هدامة ، تكتفى بالنقد ولا تشارك فى المسئولية .. ! !

فالمعارضة (البناءة) اذن دورها ان تصفق تارة ، وان تسارع بالحلول تارة اخرى ، وهى قابعة فى مكانها - اى خارج الحكم - اما الحزب الحاكم فيبقى فى الحكم الى مالا نهاية ، يصيب فيقابل بالتصفيق ، ويخطىء فيجد من يقدم اليه الحل البديل .. ! !

والممارسة الديمقراطية - لو قدر لها ان تجرى بهذه الصورة - فسوف يترتب عليها بالضرورة ان يفقد الشعب ثقته فى نظام التعددية الحزبية اصلا ، والنظام الديمقراطى من اساسه .. فالشعب فى ظل الممارسة التى يقترحها كتاب الحزب الحاكم سوف يجد نفسه امام حزب واحد يمارس السلطة (باستمرار) مهما اخطأ أو أصاب ،

وهنا نصل الى نقطة الخطورة ، فان شعبا يفقد الثقة والأمل فى امكانية التغيير الهادىء والديمقراطى ، لابد ان يفرز عناصر تكفر بالممارسة الديمقراطية من اساسها ، وتتجه ويتجه بها يأسها الى البحث عن وسائل اخرى للتغيير فتقع فى براثن التطرف والارهاب ، حتى وان لم تكن تعرف المصير الذى تتجه اليه .

لذلك فاننا ننصح بتوسيع دائرة الحوار الديمقراطى ، خصوصا فى اوساط الشباب ، وتأكيد الاقتناع بأن التغيير ممكن بالاساليب الديمقراطية والمشروعة فيصبح الارهاب مرفوضا من الجميع .

والمواطن المصرى - منذ عام ٥٢ وحتى الان - مازال يشعر بأنه يعيش نظام الحزب الواحد ، مادام هذا الحزب هو الذى يتولى السلطة طوال هذه السنين .